المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⴷⵎ
Conseil national des droits de l'Homme

الحق في الماء

مداخل لمواجهة الإجهاد المائي بالمغرب

مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أكتوبر 2022

الحق في الماء

مداخل لمواجهة الإجهاد المائي بالمغرب

مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أكتوبر 2022

الحق في الماء
مداخل لمواجهة الإجهاد المائي بالمغرب
مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الرباط – المغرب

©CNDH - 2023
الطبع : دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط

الفهرس

تقديم 5

I- بيان الأسباب 9

II- الإطار المرجعي للمذكرة 11

III- الإجهاد المائي تهديد للحق في الماء 13

VI- مداخل حماية الحق في الماء 16

أولا: على مستوى الخيارات الاستراتيجية 16

1. التعاطي مع الجفاف باعتباره معطى بنيويا وليس ظرفيا 16

2. أولوية الأمن الغذائي وحماية حق الأجيال القادمة في الثروة المائية 18

3. إعادة النظر في نموذج النمو القائم على مركزية القطاع الفلاحي 19

4. تعزيز الاهتمام بالبحث العلمي حول قضايا المناخ والماء 20

5. تحسين حكامة قطاع الماء 21

6. عقلنة وترشيد الاستهلاك المنزلي للماء 23

ثانيا: على المستوي الإجرائي المستعجل 24

1. البحث عن بدائل لبعض الزراعات المستهلكة للماء 24

2. إدماج كلفة الماء في النموذج الاستثماري المعتمد 26

3. تفعيل المسؤولية المجتمعية للمقاولات لحماية الثروة المائية 27

4. بناء قاعدة بيانات محينة لتتبع استغلال الموارد المائية 29

5. مكافحة تلوث المياه عبر تعميم الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة 30

6. الحد من الاستغلال المفرط للمخزون الاستراتيجي من المياه الجوفية 31

تقديم

يسائلنا موضوع الحق في الماء كمؤسسة تعنى بحقوق الإنسان، باعتباره حق كل فرد في الحصول على كمية من الماء، تكون كافية ومأمونة ومقبولة، وعنصرا حيويا وضروريا للعيش بكرامة وشرطا مسبقا للتمتع بحقوق الإنسان الأخرى. ويقتضي ذلك الحفاظ على الموارد المائية وفق رؤية مستدامة، على النحو الذي يسمح بضمان الحق في الماء للجيل الحالي والمحافظة في الوقت ذاته على حقوق الأجيال القادمة.

لا شك أننا نعيش سياقا صعبا تطبعه «حالة الطوارئ المائية» التي أعلنتها الحكومة بداية شهر يوليوز الماضي، لمواجهة النقص الكبير في الموارد المائية بالموازاة مع التزايد المطرد للطلب عيها. وإذا كانت الإجراءات والتدابير الاستعجالية التي أعلنتها الحكومة تكتسي أهمية بالغة في إنجاح جهود مواجهة التداعيات الآنية للإجهاد المائي، خاصة فيما يتعلق بترشيد استهلاك الموارد المائية والتصدي لمختلف أشكال تبذيرها، فإن ذلك لا يعفينا جميعا كمغاربة، أشخاصا ذاتيين ومؤسسات، من التفكير، كل من موقعه، في المداخل الممكنة لمواجهة هذه الإشكالية والحيلولة دون تفاقم الوضع والانتقال من حالة إجهاد مائي إلى حالة ندرة المياه. ولعل هذا هو الهدف الذي يحاول المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحقيقه من خلال هذه المذكرة التي تشكل ثمرة للنقاش العمومي الذي استهله المجلس من خلال حلقة النقاش التي نظمها حول الموضوع بمشاركة نخبة من المختصين في إشكالية الإجهاد المائي، في مختلف أبعادها الطبيعية و البشرية والسوسيولوجية، فضلا عن تلك المتعلقة بالاختيارات التنموية على مستوى بعض القطاعات المستهلكة للماء.

ولئن كانت العوامل الطبيعية تتطلب دراسات وأبحاث، لمواجهتها على المديين المتوسط والطويل، فإننا نعتقد أنه من الممكن إحداث تغيير على نحو أكثر فعالية وسرعة عبر التأثير في

العوامل البشرية المسؤولة عن استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة. ولا يمكن في السياق الوطني الحالي، وبالنظر إلى ما تبينه الأرقام عن تطور استهلاك الموارد المائية، أن ننفي أن العوامل البشرية قد عمقت بدورها الإجهاد المائي، واستنفذت الجزء الأكبر من مواردنا المائية، وخصوصا الجوفية منها.

إن الانكباب على إشكالية الإجهاد المائي بمنظار فعلية الحق في الماء، بلور لدينا قناعة مفادها أن بلادنا تواجه تحديا معقدا ومتعدد الأبعاد، يقتضي البحث عن أجوبة مركبة تأخذ بعين الاعتبار كل أبعاد هذه الإشكالية ومداخل الحلول الممكنة لمعالجتها، وهو ما حاولنا أن نعكسه على مستوى محاور المذكرة التي تقدم تصورا متكاملا لمواجهة الإجهاد المائي عبر مقاربة تميز بين المجالات التي تستوجب اتخاذ إجراءات مستعجلة وتلك التي ينبغي التعاطي معها كخيارات استراتيجية.

آمنة بوعياش

رئيسة المجلس الوطني لحقوق الانسان

الحق في الماء

مداخل لمواجهة الإجهاد المائي بالمغرب

I- بيان الأسباب:

- بناء على المادة 2 من القانون 15-76 الخاص بتنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي بموجبها يتولى المجلس النظر في جميع القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات وحمايتها، وبضمان ممارستها الكاملة والنهوض بها وبصيانة كرامة وحقوق وحريات المواطنات والمواطنين، أفرادا وجماعات؛

- وتنفيذا لالتزامات المملكة المغربية في مجال تعزيز مسار بناء نظام وطني لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها بما يكرس فعلية الحقوق والحريات وتقليص حدة التفاوتات الاجتماعية والمجالية؛

- وعملا بالتوجهات الاستراتيجية المؤطرة لعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان 2022-2024، وتفعيلا لاستراتيجيته القائمة على «فعلية الحقوق»، والتي تبتغي تحقيق رؤية «مغرب يتمتع فيه فعليا جميع الأفراد والجماعات بحقوقهم وحرياتهم على قدم المساواة ودون تمييز»، وذلك من خلال تجسير الهوة بين التقدم الحاصل على مستوى القوانين والتشريعات وإمكانات التمتع الفعلي بكل الحقوق المكفولة بموجب التزامات البلاد الدولية ومقتضيات الدستور؛

- وانسجاما مع التزامات المغرب في مجال المناخ، خاصة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، انطلاقا من دعامتي التكيف مع التغيرات المناخية، والتخفيف من آثار الغازات المسببة للاحتباس الحراري؛

- ووعيا من المجلس بأن محدودية الموارد الطبيعية بشكل عام والموارد المائية، بشكل خاص، أصبحت تفرض على العالم، أكثر من أي وقت مضى، الانتقال من منطق تدبير الوفرة الى منطق تدبير الندرة بما يضمن استدامة هذه الموارد ويحمي حق الأجيال القادمة في الاستفادة منها؛

- واعتبارا لالتزامات المغرب المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة 2030، وخصوصا الهدف السادس الذي يتوخى «ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع»؛

- وبناء على المادة 31 من دستور المملكة التي تنص على أن «تعمل الدولة والمؤسسات العامة والسلطات المحلية على تعبئة جميع الوسائل المتاحة لتسهيل الوصول المتكافئ للمواطنين والمواطنات إلى الشروط التي تسمح لهم بالتمتع بالحقوق»، ومنها «الحصول على المياه وبيئة صحية»؛

- ونظرا للظرفية الصعبة التي تعيشها بلادنا، والتي تطبعها «حالة الطوارئ المائية» التي أعلنتها وزارة التجهيز والماء بداية شهر يوليوز 2022، بسبب الجفاف وبلوغ الاجهاد المائي مستويات غير مسبوقة في بلادنا؛

- وتفاعلا مع دعوة الحكومة إلى «التوقف عن ممارسة أي شكل من أشكال تبذير الماء حفاظاً على الموارد الحالية، ومن أجل ضمان التوزيع العادل للمياه لفائدة الجميع»؛

- وإعمالا لمنهجية المجلس في مجال تقييم السياسات العمومية من حيث إعدادها وتنفيذها وفق ما تقتضيه المقاربة القائمة على حقوق الانسان؛

- وسعيا منه إلى المساهمة في النقاش العمومي الذي تعرفه بلادنا حول تحديات الإجهاد المائي وسبل مواجهتها، يقدم المجلس هذه المذكرة الى المؤسسات المعنية ومختلف الفاعلين المعنيين بالأمن المائي وضمان الحق في الماء وإلى الرأي العام الوطني. وتضم المذكرة مجموعة من التوصيات والمقترحات الهادفة إلى مواجهة الإجهاد المائي وتعزيز الحق في الماء، وضمان تجويد تدبيره، وحفظ حق الأجيال القادمة.

II- الإطار المرجعي للمذكرة

يستمد «الحق في الماء» مشروعيته من خلال مجموعة من المواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان، ومنها المادتان 11 و12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1]، والمادة 14 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمادة 5 من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 161 المتعلقة بخدمات الصحة المهنية، بالإضافة إلى المادتين 24 و27 من اتفاقية حقوق الطفل، والمادة 28 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتستحضر هذه المذكرة، من جهة أخرى، المبادئ التي أرستها منظمة الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها في مجال حماية الحق في الماء. ومنها على الخصوص ما يلي:

- التعليق العام رقم 15 بشأن الحق في الماء سنة 2002، والذي ينص على حق كل فرد في «الحصول على كمية من الماء تكون كافية ومأمونة ومقبولة ويمكن الحصول عليها ماديا وميسورة ماليا لاستخدامها في الأغراض الشخصية والمنزلية».

- تقارير «الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي»، التي تهدف إلى المساعدة على توضيح نطاق هذه الالتزامات الأممية ومضمونها.

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2008 رقم A/RES/64/292 المتعلق ب«حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي»[2]، وهو الهدف الذي تسعى «خطة التنمية المستدامة لعام 2030» لتحقيقه في إطار الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة.

(1) General comment no. 15 (2002), The right to water (arts. 11 and 12 of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights).
- https://digitallibrary.un.org/record/486454

(2) Resolution 64/292. The human right to water and sanitation. Resolution adopted by the General Assembly on 28 July 2010. (Access at:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/479/35/PDF/N0947935.pdf?OpenElement

ومن جهة أخرى تستحضر هذه المذكرة الإطار التشريعي المنظم لتدبير الموارد المائية والسياسات العمومية التي اعتمدتها الدولة لتنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بضمان الحق في الماء للجميع، ولا سيما من خلال القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء الصادر بتاريخ 16 غشت 1995،[1] والذي يهدف إلى تنظيم استعمال الملك العام المائي وفق قواعد قانونية، والذي تم تعويضه بالقانون رقم 36.15[2] المتعلق بالماء بهدف مواكبة التغيرات البيئية والبشرية التي عرفتها البلاد خلال العقدين الأخيرين.

(1) القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 4325، الصادرة بتاريخ 20 سبتمبر 1995 https://www.sante.gov.ma/sites/Ar/reglementation/DocLib14/القانون20%رقم10.95%20%20المتعلق20%بالماء.pdf

(2) الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6494 بتاريخ 10 غشت 2016 (http://www.sgg.gov.ma/Portals/1/lois/Loi_36-15_Ar.pdf?ver=2018-11-28-152309-170)

III- الإجهاد المائي تهديد للحق في الماء

تعتمد هذه المذكرة تعريف منظمة الفاو لمؤشر الإجهاد المائي باعتباره «النسبة الإجمالية للموارد المائية المستخدمة»[1]. ويقيس معدل سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة. ويعكس هذا المؤشر درجة الضغط الذي يفرضه الاستهلاك على مخزونات المياه الطبيعية العذبة في بلد ما. ويؤثر ارتفاع مستوى الإجهاد المائي على قدرة الأفراد على الولوج إلى الحق في الماء من أجل الاستهلاك اليومي. كما أنه يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي ويضر بجهود التنمية بسبب ما ينجم عنه من ظواهر الهجرة والفقر وارتفاع معدلات البطالة.

وإذا كانت السياسات العمومية في مجال تدبير الماء قد ساعدت على تحقيق تقدم على مستوى تعزيز الحق في الماء من خلال توفير الماء للمواطنين من أجل الاستهلاك المنزلي، وتوفيره للأنشطة الصناعية والفلاحية، فإنها لم تتمكن، تحت تأثير تسارع التغيرات المناخية، من تحقيق النتائج المرجوة في مواجهة الإجهاد المائي. ففي الوقت الذي رفعت الدولة نسبة المواطنين الذين يحصلون على مياه شرب مدارة بأمان إلى 80% سنة 2020 حسب مؤشر التنمية المستدامة[2]، فإن مستوى الإجهاد المائي قد بلغ، في الآن ذاته، حوالي 51% سنة 2019 [3].

ويسجل المجلس أن الجفاف لايزال يعتبر المؤشر/المنبه الأول لقياس مستوى الإجهاد المائي وتأثيرات الجفاف على المدن الكبرى مثل الدار البيضاء ومراكش ووجدة، التي عرفت مشاكل على مستوى التزويد بالماء باعتباره مؤشرا خطيرا على حدة الإجهاد المائي الذي يعرفه المغرب. ويعد جفاف هذه السنة الأقسى منذ عقود، حيث لم يعرف المغرب عجزا في الموارد المائية منذ أكثر من 76 سنة، وهي نقطة فاصلة ووضعية منذرة بمخاطر كبيرة.

(1) FAO. 2021: Progress on Level of Water Stress. Rome - https://www.fao.org/3/cb6241en/cb6241en.pdf

(2) صفحة المغرب على موقع «لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية»، ويمكن الاطلاع عليها هنا - https://www.sdg6data.org/country-or-area/Morocco

(3) Food and Agriculture Organization, AQUASTAT data. "Level of water stress: freshwater withdrawal as a proportion of available freshwater resources - Morocco": https://data.worldbank.org/indicator/ER.H2O.FWST.ZS?locations=MA

ورغم أن الأرقام والمعطيات الرسمية المنشورة في السنوات الأخيرة كانت تؤشر على حجم الإجهاد المائي الذي بلغه المغرب فإن المجلس يسجل أن الموضوع لم يحظَ بالاهتمام اللازم إلا في السنوات التي تعرف فيها البلاد جفافا حادا. ورغم صدور تقارير ودراسات عدة عن تدهور وضعية الموارد المائية، خلال العقدين الأخيرين، غير أنها لم تكن كافية لدفع السلطات الحكومية المعنية إلى اتخاذ الإجراءات الاستباقية الضرورية للحيلولة دون الوصول إلى مرحلة الإجهاد المائي الحاد.

وبناء عليه، يرى المجلس الوطني لحقوق الانسان أن هذا الواقع يستوجب جعل موضوع الإجهاد المائي أولوية قصوى في وضع وتنفيذ السياسات العمومية، نظرا لما ينطوي عليه من تهديد لحقوق الإنسان وللسلم الاجتماعي. فكل تأخير في معالجة الإجهاد المائي يمكن أن يكون مصدر تهديد للحق في الماء. ومن شأنه أن يؤدي إلى تفاقم التفاوتات المجالية الاجتماعية، ولاسيما بالنسبة للسكان الفقراء وسكان العالم القروي والفلاحين الصغار الذين يعتمدون على التساقطات المطرية كمصدر للماء.

كما يود المجلس إثارة الانتباه إلى خطورة تدهور وضعية الموارد المائية من إجهاد مائي إلى حالة ندرة المياه. وهو ما سيفرض تحديات غير مسبوقة على السياسات العمومية في مجال تدبير الماء وسيشكل عائقا حقيقيا أمام تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة الذي تلتزم الدولة بموجبه بتوفير الولوج للمياه لكل المواطنين. ومن جهة أخرى فإن تعاقب سنوات الجفاف واستنفاذ الموارد المائية الجوفية المتوفرة قد يؤثر على تراجع نسبة المواطنين الذين يحصلون اليوم على الماء الصالح للشرب، والتي لا تتجاوز 80% حسب الإحصائيات الرسمية.

يتوفر المغرب على مخزون مائي بحري هام بفضل الواجهتين البحريتين المتوسطية والأطلسية إضافة إلى أن جغرافيته الطبيعية تجعل موارده المائية بمنأى عن أي توترات إقليمية بسبب الموارد المائية، فإنه يبقى بالمقابل، على غرار العديد من بلدان حوض المتوسط

عرضة لموجات جفاف متواترة تتجلى بالخصوص في تراجع في معدلات الأمطار بسبب التغيرات المناخية.

أما على مستوى السياسة المائية المتبعة فإذا كان المغرب قد حقق نتائج مهمة في ضمان الحق في الماء، وأحرز تقدما ملموسا في تعميم الولوج للماء وتطوير قطاع الفلاحة، خاصة بفضل سياسة السدود، فإن التجربة المغربية في مجال تدبير الثروة المائية لازالت تعاني من نواقص عديدة فيما يتعلق بالتعامل مع المشاكل المرتبطة بالتغير المناخي، والحكامة، وتبذير الموارد المائية، إضافة إلى الآثار الجانبية لبعض الاختيارات الاقتصادية المستهلكة للماء، وتجاهل الكلفة الحقيقية للماء أثناء وضع الخطط الاستثمارية، فضلا عن التساهل مع السلوك الاستهلاكي المفرط و التعامل غير المسؤول أحيانا مع الموارد المائية.

VI- مداخل حماية الحق في الماء

انطلاقا من عناصر التشخيص أعلاه يتبين أن بلادنا توجد في سباق مع الزمن من أجل مواجهة الإجهاد المائي وتفادي الدخول في حالة ندرة المياه. وإذ يسجل المجلس أن إعلان حالة الطوارئ المائية يشكل تحولا نوعيا في تعاطي السلطات العمومية مع إشكالية الإجهاد المائي، فإنه يعتبر إشكالية الإجهاد المائي نوعا من التهديدات غير التقليدية، التي تستوجب التعامل معها باعتبارها أولوية قصوى للسياسة العامة للدولة، تتأسس على أهداف واضحة وعملية وقابلة للتحقق من خلال سياسة مائية عرضانية ومندمجة تأخذ بعين الاعتبار الأسباب المتعددة لظاهرة الإجهاد المائي. وبالرغم من الطابع الملح والآني لكل المقترحات والتوصيات الواردة في هذه المذكرة، فإنها، تستند إلى رؤية تميز بين التوصيات والمقترحات التي ينبغي اعتبارها بمثابة خيارات استراتيجية وتلك التي يتوجب تصريفها على شكل إجراءات مستعجلة.

أولا: على مستوى الخيارات الاستراتيجية

1. التعاطي مع الجفاف باعتباره معطى بنيويا وليس ظرفيا

يعاني المغرب، على غرار العديد من البلدان في حوض المتوسط، من فترات متواترة من الجفاف الحاد، كما كان عليه الحال في السنوات الثلاث الأخيرة. وذلك بسبب التغيرات المناخية التي تظهر تأثيراتها سنة بعد أخرى، سواء على مستوى ارتفاع درجات الحرارة صيفا أو انحسار الأمطار شتاء. غير أنه، وبالمقابل، يسجل المجلس أن واضعي السياسات العمومية والمواطنين لازالوا يتعاملون مع ظاهرة الجفاف باعتبارها ظاهرة ظرفية غير مرتبطة بالضرورة بآثار التغيرات المناخية.

والواقع أن التغيرات المناخية، وما يترتب عنها من جفاف أصبحت تشكل تحديا كبيرا ومعطى بنيويا بالنسبة للمغرب. وكما تؤكد ذلك العديد من الدراسات، فإنه من المرجح أن تتفاقم أزمة الإجهاد المائي. حيث من المتوقع أن يؤدي إلى «فقدان 80% من الموارد

المائية المتوفرة في غضون السنوات الـــ25 المقبلة»[1]. ومن جهة أخرى، من المرجح أن تنخفض الموارد المائية التي يتوفر عليها المغرب لتصل إلى أقل من 500 متر مكعب لكل فرد بحلول سنة 2030[2]، وهو مؤشر على مستوى خصاص غير مسبوق يجب أن تتعامل معه السياسات العمومية كمعطى بنيوي أثناء وضع الخطط التنموية والخيارات الاقتصادية المستقبلية للبلاد.

وبناء عليه، ولتجاوز الصعوبات التي حالت دون تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للماء، يوصي المجلس بما يلي:

- بناء «نموذج صمود» أمام التغيرات المناخية، بما يسمح بتعزيز القدرات المائية للمغرب، على المدى الطويل وضمان الحق في الماء للأجيال القادمة.
- وضع السياسات العمومية والمخططات الاستثمارية بطريقة قابلة للتكيف مع سنوات الجفاف، والتعامل مع هذا الأخير باعتباره معطا بنيويا.
- استثمار الأبحاث العلمية في مجال دراسة المناخ لبناء نموذج افتراضي مستقبلي توقعي لتحولات المناخ خلال المائة سنة القادمة واعتماده كأساس لبناء السياسات العمومية المائية والاقتصادية.
- ضرورة الانتقال في تدبير السياسات المائية من إدارة العرض، التي تفترض أن الماء متوفر لتغطية لكل الحاجات الاستهلاكية سواء المنزلية أو الاقتصادية، إلى إدارة الطلب، حيث تكون الاستجابة على أساس ما تسمح به الوضعية المائية.

(1) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2020: «نقطة يقظة: الحق في الماء والأمن المائي مهددان بسبب الاستغلال المفرط للموارد المائي»، الرباط
- https://www.cese.ma/media/2020/11/Alerte-CESE-VA-1.pdf

(2) نفس الرابط : https://www.cese.ma/media/2020/11/Alerte-CESE-VA-1.pdf

2. أولوية الأمن الغذائي وحماية حق الأجيال القادمة في الثروة المائية

يستدعي ضمان الحق في الغذاء بالنسبة لكل المغاربة، في الوقت الحاضر وبالنسبة للأجيال القادمة، ترصيد المكتسبات التي راكمتها بلادنا في مجال الأمن الغذائي على مدار العقود الماضية. ويعتبر التدبير الأمثل للموارد المائية وخصوصا الجوفية منها لاستغلالها في تطوير الزراعات والصناعات الغذائية الحيوية الموجهة للاستهلاك الداخلي محددا أساسيا لبناء سياسة عمومية قادرة على ضمان كل من الحق في الماء والحق في الغذاء بشكل متكامل وغير قابل للتجزيء.

ويود المجلس التأكيد أن مناخ اللايقين، كسمة بارزة تطغى على العالم المعاصر، يجعل الحق في الغذاء معرضا لمختلف أنواع التهديدات التقليدية منها وغير التقليدية، وذلك بسبب اضطراب سلاسل التوريد والمخاطر المهددة لاستدامة تزويد الأسوق العالمية بالمواد الفلاحية الأساسية في عالم غير مستقر بسبب النزاعات القديمة والناشئة. ولذلك فإن المجلس يدعو إلى ضرورة استثمار التجربة المغربية في مجال تطوير القطاع الفلاحي من أجل إعادة توجيه استراتيجي للفلاحة المغربية نحو الزراعات الحيوية الضرورية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة، واستحداث زراعات موجهة للتصدير قابلة للتكيف مع الإكراهات المتزايدة التي تفرضها الظواهر الناجمة عن التغير المناخي.

ولتحقيق هذه الغاية يوصي المجلس بما يلي:

- اعتماد سياسات مائية مستدامة تقوم على أولوية ضمان الحق في الغذاء لكل المغاربة وللأجيال القادمة. (الاكتفاء الذاتي).
- وضع نماذج توزيع الموارد المائية الجوفية لضمان الحق في الغذاء للعقود القادمة، بما يسمح بالتقليص التدريجي لهامش التأثر بتقلبات الظرفية العالمية وتقلبات أسعار المواد الفلاحية في الأسواق الدولية.

3. إعادة النظر في نموذج النمو القائم على مركزية القطاع الفلاحي

يقوم نموذج النمو الاقتصادي، المعتمد ببلادنا، على جعل القطاع الفلاحي قطاعا مركزيا في السياسات الاقتصادية. ويقدر ما لهذا الاختيار من انعكاس إيجابي، الا أن بعض الزراعات تحتاج إلى تقييم في ظل ما تفرزه التحولات المناخية من آثار على استدامة الموارد المائية على وتأثير ذلك على بعض الزراعات الحيوية.

ويود المجلس في هذا الإطار التذكير بأن التغيرات المناخية أصبحت تؤثر بشكل واضح على بعض المنتوجات الفلاحية الوطنية. ويتجلى ذلك على سبيل المثال في التراجع المطرد للتساقطات في المناطق الصالحة للزراعة (سهل سايس، سوس والشاوية)، مقارنة مع مناطق أخرى تقل فيها الأراضي الصالحة للزراعة.

ويؤدي انعدام التوازن هذا بين كمية الأمطار وجودة التربة إلى الاتجاه لاستغلال المياه الجوفية للسقي الزراعي وخصوصا في السنوات الجافة في المناطق ذات التربة الصالحة للزراعة، كما هو الشأن في سهول سوس، ورغم أن هذه الموارد تشكل المخزون الاستراتيجي للبلاد من الماء فإن استغلالها المفرط في بعض الأنشطة الزراعية ساهم في استنزافها مع توالي سنوات الجفاف.

ويسجل المجلس، في هذا الإطار، انتشار بعض الزراعات الاستوائية المستهلكة للماء كالبطيخ الأحمر والأفوكادو في بعض المناطق الجافة، مما يشكل تهديدا للاستقرار الاجتماعي في تلك المناطق.

فبالإضافة إلى تزايد طلب الماء في السنوات الأخيرة، يود المجلس إثارة الانتباه إلى أن التأخر في إيجاد حلول مستدامة قائمة على التوازن الضروري بين أولوية توفير الماء الشروب من جهة، وتشجيع الأنشطة الزراعية من جهة ثانية، يمكن أن يؤدي على المديين القصير والمتوسط إلى موجات هجرة قروية كبيرة.

ولمواجهة هذه التحولات يدعو المجلس إلى:

- تقييم الكلفة المائية لنموذج النمو الذي يقوم على جعل القطاع الفلاحي قطاعا تصديريا وتشغيليا.
- تنويع النشاط الاقتصادي عبر دعم القطاعات الأقل استهلاكا للموارد المائية للبلاد، والقادرة على إنعاش سوق الشغل واقتحام الأسواق الخارجية.
- العمل على التكييف التدريجي لنوعية الزراعات الموجهة للتصدير مع التحولات المناخية للبلاد وقدراتها المائية.
- إلزام المستثمرين في القطاع الفلاحي بالمشاركة في مشروع تشجيع إعادة التشجير وإنشاء المناطق الخضراء في المغرب، لإحياء القطاع الغابوي الوطني وتوسيعه.

4. تعزيز الاهتمام بالبحث العلمي حول قضايا المناخ والماء

يتوفر المغرب على تجربة مهمة في تدبير الموارد المائية، سواء فيما يتعلق بسياسة السدود أو بتطوير البحث العلمي في مجالات دراسة المناخ والموارد المائية. وقد اتجه في السنوات الأخيرة إلى تحلية مياه البحر من أجل تنويع موارده المائية. غير أن المجلس يسجل أن برامج البحث العلمي في هذا المجال لازالت لم تحظ بالاهتمام اللازم، بسبب ضعف الاستثمار في البحث العلمي بصفة عامة، وفي المجالات البيئية بالخصوص.

إن تطوير البحث العلمي في مجال التغير المناخي والماء، بإمكانه أن يساعد على تعزيز قدرات المغرب في مواجهة مشكلة ندرة المياه في وقت يزداد فيه الطلب على الخبرة في هذا المجال، بسبب تسارع وتيرة تأثير التغيرات المناخية على الأمن المائي في العديد من البلدان حول العالم.

وبناء عليه فإن المجلس يدعو إلى:

- التعامل مع البحث العلمي كخيار استراتيجي ينبغي أن يراهن عليه المغرب لتطوير قدراته في المجالات الحيوية كتحلية مياه البحر ومعالجة المياه العادمة وتطوير تقنيات الري المقتصدة للماء.
- تطوير البحث العلمي في مجال إدارة وتدبير الموارد المائية، وإشراك المؤسسات الجامعية والمعاهد الكبرى وكل المؤسسات ذات الصلة في إعداد وتنفيذ السياسة المائية.
- تخصيص برامج بحثية موجهة لتطوير تكنولوجيا أقل تكلفة بما يضمن تخفيض كلفة تحلية مياه البحر وتقليص آثارها في مجال التلوث.
- إشراك القطاع الخاص في تمويل برامج تطوير البحث العلمي حول قضايا الماء والمناخ.

5. تحسين حكامة قطاع الماء

يتضح من خلال تطور استغلال الموارد المائية خلال العقود الأخيرة، أن ضمان الحق في الماء يواجه تحديا مزدوجا؛ فبالإضافة إلى إشكالية ندرة الموارد يتبين أن هذا القطاع يعاني من إشكالية تدبير كذلك. فإذا كانت المقاربة المعتمدة قد نجحت في توفير الموارد المائية، وخاصة عبر سياسة السدود واستغلال الموارد المائية الجوفية، فإنها تعاني من مجموعة من الاختلالات، خاصة على مستوى تعدد المتدخلين، وغياب الرقابة على استغلال الموارد المائية، وغياب تقييم مستمر للوقوف على الاختلالات التي تشوب السياسة المائية. ولذلك يمكن القول إن الإشكالات المرتبطة بالحكامة تشكل أحد العوامل المساهمة في هدر الموارد المائية والتي أدت إلى الوصول إلى وضعية الإجهاد المائي الحاد الحالية.

ومن تجليات ضعف حكامة قطاع الماء عدم استقرار القطاع الحكومي المشرف على تدبيره، وضعف الالتقائية بين المتدخلين مما يجعل الرؤى تتعدد بتعدد الفاعلين وتتغير بتغير الأشخاص. وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى غياب رؤية واضحة وبعيدة المدى لتدبير هذا القطاع بالرغم من وجود مخطط وطني للماء، والذي يعرف تنفيذه عدة تعثرات في غياب تقييم موضوعي، للوقوف على العراقيل التي تعوق تحقيق الأهداف المتوخاة منه.

ولمعالجة هذه الإشكاليات وتطوير حكامة القطاع، يوصي المجلس بما يلي:

- مراجعة حكامة قطاع الماء وفق رؤية تسمح بإرساء إطار مؤسساتي قادر على تحقيق التوازن المطلوب بين الحاجة إلى اتخاذ تدابير استعجالية لضمان الحق في الماء وبناء تصور استراتيجي بعيد المدى لتدبير الموارد المائية.
- الالتزام بالتدبير التشاركي لموضوع الماء، وتعزيز انخراط الساكنة المحلية في جهود الحفاظ على الموارد المائية باعتبارها من عناصر استقرارها الاجتماعي والاقتصادي، على اعتبار أن غياب إشراك المواطن والساكنة المحلية في تدبير موضوع الماء يعمق تبذير هذا المورد.
- تفعيل وتطبيق مقتضيات القانون رقم 36.15 وتحيينه ليواكب التسارع الذي يعرفه استنزاف الموارد المائية للبلاد، و استفحال الاجهاد المائي.
- خلق محاكم مائية تشرف على تطبيق قوانين الماء، وتسهر على متابعة تنفيذ القضايا المتعلقة بالماء والموارد الطبيعية الأخرى.
- تفعيل المخطط الوطني للماء، وإخضاعه للتقييم، وفتحه للنقاش المجتمعي وإشراك كل الفاعلين فيه.

6. عقلنة وترشيد الاستهلاك المنزلي للماء

قامت الدولة خلال العقدين الأخيرين بجهود كبيرة لتعميم ربط البيوت بالماء الشروب، وذلك تنفيذا لالتزاماتها في ضمان الحق في الماء والتطهير لكل المواطنين. غير أن هذا التطور، على مستوى تسهيل الولوج للماء، لا يخلو من آثار سلبية جانبية تتجلى أساسا في انتشار السلوك الاستهلاكي اللامسؤول والذي يصل حد التبذير في كثير من الحالات. ويحذر الخبراء المختصون في دراسة السلوك الاستهلاكي من استفحال هذه الظاهرة التي تحتاج إلى العمل على تهذيب الجانب السلوكي وتنمية الوعي بأهمية الاستهلاك المعقلن للموارد المائية، بهدف تغيير بعض السلوكات المنزلية التي يمكن أن تساعد على مواجهة إشكالية الإجهاد المائي.

وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى انخفاض المسحوبات السنوية من المياه العذبة للأغراض المنزلية من إجمالي المياه العذبة المسحوبة في المغرب من 20% سنة 2002، إلى 15% سنة 2007، ثم 10% فقط سنة 2017[1]. وعلى الرغم من ذلك فإن الكميات المستهلكة منزليا تظل مرتفعة، ولا يجب أن يخفي تراجع نسبتها من كمية المسحوبات الإجمالية ارتفاع الكميات المستغلة من أجل الاستهلاك المنزلي خلال العقدين الأخيرين.

ولذلك يشدد المجلس على أن الثقافة الاستهلاكية القائمة على التبذير والاستهلاك المفرط تعد عاملا رئيسيا في استنزاف مقدرات البلاد من الموارد المائية. وإذا كانت الترسانة القانونية، ولاسيما القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، قد جاءت بمقتضيات عدة لمحاربة هذه السلوكات، إلا أن تفعيلها لايزال يواجه عدة صعوبات تحد من قدرة هذا القانون على تحقيق أهدافه.

وبناء عليه يرى المجلس أن تغيير العادات والسلوكات الاستهلاكية للمواطنات والمواطنين ينبغي أن يشكل رهانا استراتيجيا لمواجهة الإجهاد المائي. ولتحقيق هذه الغاية فإن المجلس يوصي بما يلي:

(1) Food and Agriculture Organization, AQUASTAT data. Annual freshwater withdrawals, domestic (% of total freshwater withdrawal) - Morocco: https://data.worldbank.org/indicator/ER.H2O.FWDM.ZS?locations=MA

- ترشيد السلوك الاستهلاكي للأفراد بما يضمن التعامل مع الموارد المائية بناء على مبدأ الندرة لا مبدأ الوفرة.
- إشراك المدرسة المغربية وباقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعليم وتدريب الأطفال والشباب على الحفاظ على الماء وتحسين السلوك الاستهلاكي، من خلال وسائل بيداغوجية ملائمة حسب الفئات العمرية.
- التفكير في التدابير والإجراءات الكفيلة بتغيير السلوك الاستهلاكي للماء عبر تصحيح اختلالات العلاقة بين ثمن الماء وقيمته الحقيقية. فالنزوعات التبذيرية لدى بعض المستهلكين تعود إلى استبطانهم وعيا خاطئا يحدد قيمة الأشياء (الماء في هذه الحالة) انطلاقا من الثمن الذي يؤديه للحصول عليها.
- إعداد شبكة من التحفيزات وطنيا وجهويا لتعبئة المواطنين وتأهيلهم للانخراط في سلوك تدبير الندرة.

ثانيا: على المستوي الإجرائي المستعجل

تهدف المداخل السابقة إلى إحداث تغيرات استراتيجية على المديين المتوسط والبعيد. غير أن تسريع هذا التحول الاستراتيجي للسياسة المائية ببلادنا وضمان تحقيق الأهداف المتوخاة منه يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات المستعجلة.

1. البحث عن بدائل لبعض الزراعات المستهلكة للماء

يختلف الاستهلاك المائي من مزروعات لأخرى. وبما ان المغرب راهن على جعل الفلاحة قطاعا تصديريا، فقد عمل على تشجيع الزراعات التي تجد لها أسواقا خارجية رغم أن بعضها أصبحت تشكل ضغطا كبيرا على الموارد المائية وخصوصا المياه الجوفية ومياه السدود. ويتجلى ذلك من خلال الأرقام الخاصة باستهلاك الماء من طرف الزراعات المسقية، حيث أن 80% من القطاع الفلاحي يعتمد على الأمطار الموسمية، بينما تستحوذ 20% من القطاع على نسبة تصل إلى 80%

من الاستهلاك المائي[1]. وكما يؤكد الخبراء فإن الزراعات الموجهة للتصدير الأكثر هدرا للمورد المائية، مقارنة بالفلاحين الصغار والاستغلاليات الصغرى التي توجه منتجاتها للأسواق الداخلية.

وبناء على هذه المعطيات يود المجلس التنبيه إلى أن توجيه القطاع الزراعي للتخصص في إنتاج مزروعات مستهلكة بكثرة للماء موجهة للتصدير، أصبح يساهم في الأمن الغذائي لبلدان أخرى. وذلك على حساب الموارد المائية الجوفية الضرورية للاستقرار الاجتماعي ولضمان الحق في الماء والغذاء في الحاضر وللأجيال القادمة كذلك. وبما أن العائدات المالية لهذا النوع من المزروعات لا تعادل بأي حال من الأحوال، القيمة الحقيقية لتكلفتها المائية، فإن المجلس إذ يسجل بإيجابية أهمية بعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من بعض هذه الزراعات، فإنه يوصي بما يلي:

- ضرورة مراجعة النموذج الزراعي المعتمد، ووضع لائحة بالمنتجات الزراعية المستهلكة للماء لتقنينها أو حظر زراعتها إذا اقتضت الضرورة ذلك.
- حظر الأنشطة الزراعية في بعض المناطق التي تعرف خصاصا كبيرا في الموارد المائية، والتي تتعاقب عليها سنوات الجفاف الحادة والمعرضة لظواهر الهجرة القروية أو بعض التوترات الاجتماعية.
- مراجعة السياسة الفلاحية التي تستهدف توفير الري لحوالي 2 مليون هكتار، على ضوء الإكراهات التي أصبح يفرضها تسارع التغيرات المناخية وتوالي سنوات الجفاف.
- تعزيز وتطوير منتوج التأمين الفلاحي الذي أحدث لمواجهة الأخطار المناخية المتعددة ليشمل التأمين في حالة الاضطرار إلى قطع مياه الري على بعض المناطق الفلاحية لحماية للفلاحين الصغار والمتوسطين.
- وضع مخطط استعجالي لليقظة أمام موجات من الهجرة الجديدة المحتملة نحو المدن، في حال اضطرار السلطات العمومية إلى قطع مياه الري على عدد من البوادي.

(1) Royaume du Maroc, Ministère de l'agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts. 2019 : "agriculture en chiffres: 2018". Rabat - https://www.agriculture.gov.ma/sites/default/files/19-00145-book_agricultures_en_chiffres_def.pdf

2. إدماج كلفة الماء في النموذج الاستثماري المعتمد

يرى المجلس أن النموذج الاستثماري المتبع في المغرب لا يستحضر كلفة الماء، حيث أن الاستثمار يفترض أن الماء مورد طبيعي غير مكلف وموجود بوفرة، وهو ما ساهم في انتشار العديد من الاستثمارات الفلاحية والصناعية التي لا تأخذ بعين الاعتبار الكلفة الحقيقية للموارد المائية التي تستغلها. ولذلك فإن هذا النموذج يبدو في الواقع غير منسجم مع منطق الاستدامة الذي يقتضي ضرورة احتساب كلفة الموارد المائية في الكلفة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية، على أن يتم حساب كلفة الماء على النحو الذي تحتسب وفقه كلفة كل عوامل الإنتاج الأخرى، خاصة في قطاعي الصناعة والفلاحة.

ويشدد المجلس على أن الانطلاق من مسلمة أن الماء لا كلفة له، أثناء تنفيذ المشاريع الاستثمارية وخصوصا في قطاعات الزراعة والصناعة، يؤدي في الأمد المنظور إلى استغلال عشوائي ومفرط للموارد المائية. ورغم مجهودات الدولة في تنويع طرق السقي، وتوجيه المزارعين لاعتماد تقنيات اقتصاد الماء أثناء الري، إلا أن توسع النشاط الزراعي والفلاحي خلال العقود الأخيرة كان أكبر مما تتحمله الموارد المائية المتاحة في البلاد. ولمواجهة هذا الوضع يوصي المجلس بضرورة اعتماد الإجراءات التالية:

- إرساء نموذج استثماري مستدام، عبر تقييم منتظم للكلفة المائية للمشاريع الفلاحية والصناعية وإلزام المستثمرين في هذه القطاعات بالقيام بدراسة جدوى لكلفة الماء خلال القيام بدراسة مشاريعهم الاستثمارية.
- إدراج الكلفة الاقتصادية للماء في برامج الاستثمار في البنية التحتية، وتفادي سياسة الإعفاء التام من أداء الكلفة المائية.
- إجراء دراسات تأثير الاستثمارات على المياه، وإلزام المستثمرين بإنجاز هذه الدراسات لمعرفة كيف تؤثر استثماراتهم على الموارد المتوفرة.
- استعمال الآليات القانونية لتعزيز مراقبة الأنشطة السياحية المفرطة في استهلاك الماء في المناطق الجافة.

3. تفعيل المسؤولية المجتمعية للمقاولات لحماية الثروة المائية

إن تحليل النموذج الاستثماري القائم يبين أنه لا يستحضر بشكل واضح المسؤولية المجتمعية للمقاولات، باعتبارها فاعلا اقتصاديا ينتمي إلى فضاء إيكولوجي محدود الموارد، ويقوم على مشاركة هذه الموارد مع الساكنة. وسواء تعلق الأمر بالأراضي أو الغابات أو الموارد المائية أو أية موارد طبيعية أخرى، فإنها بالنسبة للساكنة المحلية عناصر استقرار، تستوجب الحفاظ عليها وتوارثها في إطار مقاربة مستدامة.

وإذا كانت مسؤولية المقاولات الفلاحية والصناعية في الإجهاد المائي تتحدد أساسا من خلال استئثارها بالحصة الأكبر من المياه المستهلكة في المغرب، فإنها مسؤولة كذلك عن تلويث المياه السطحية منها والجوفية على حد سواء.

وبناء عليه، يؤكد المجلس أن إدخال الفاعل الاستثماري في معادلة استغلال هذه الموارد يجب أن يضمن استدامتها. كما ينبغي على الفاعلين الاستثماريين، في إطار المسؤولية الاجتماعية للمقاولات، الالتزام بتوفير بدائل للساكنة والمساهمة في التنمية المحلية للمناطق التي يتم فيها توطين أعمالهم الفلاحية أو الصناعية أو التجارية، من أجل ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للساكنة المحلية.

ولذلك يوصي المجلس بما يلي:

- إلزام المقاولات الفلاحية والصناعية بالتقيد، بكل صرامة ومسؤولية، بالمعايير المعتمدة دوليا في مجال معالجة المياه الملقاة في الطبيعة، بما يضمن عدم تلويث التربة والغطاء النباتي والفرشة المائية.
- تقديم دعم تقني ومحفزات ضريبية للشركات للاستثمار في معالجة المياه العادمة وتوجيهها لتزويد أنشطتها بالماء، وخصوصا الشركات الصناعية والاستخراجية المستهلكة للماء.
- الزام الشركات الخاصة المنتجة لكميات كبيرة من المياه العادمة والملوثة بمعالجتها قبل إلقائها في الطبيعة، انسجاما مع المقتضيات القانونية الجاري بها العمل في هذا الباب.
- تشجيع الشركات الخاصة على دعم قطاعات التعليم والصحة والثقافة للساكنة المحلية في إطار مسؤولياتها المجتمعية، حماية للبيئة والمجال، وخدمة للساكنة المحلية.
- تحفيز الشركات الخاصة لدعم جهود البحث العلمي في مجال الماء، وتطوير التقنيات الجديدة لتحلية مياه البحر ومعالجة المياه العادمة، في إطار شراكات مع الجامعات ومعاهد البحث المختصة.
- التزام الشركات الخاصة بخفض استهلاكها للموارد المائية، وخصوصا في السنوات الجافة، والعمل على تسويق ذلك في حملاتها الإعلانية والتواصلية مع المواطنين، لتعزيز المواطنة البيئية والمساهمة في دعم الوعي لدى المواطنين بأهمية ترشيد استهلاك الماء.
- تشجيع الشركات الخاصة على تمويل حملات وطنية للتشجير، تحت رعاية وتنفيذ السلطات العمومية، لما لهذه العملية من أهمية في الحفاظ على الماء.

4. بناء قاعدة بيانات محينة لتتبع استغلال الموارد المائية

يؤدي غياب البيانات الدقيقة حول الحجم الحقيقي للموارد المائية المتوفرة وأنواعها ومناطق تواجدها إلى خلل على مستوى تدبيرها، وإلى صعوبة التحكم في التوازن المطلوب بين الكميات المتجددة من هذه الموارد والكميات المستهلكة في مختلف الأنشطة الاقتصادية. لذلك فإن البيانات الصحيحة تشكل مدخلا لتدبير أمثل للموارد المائية وعاملا مساعدا على التحكم فيها وفق ما تقتضيه أولويات التنمية في البلاد، وخصوصا فيما يتعلق باستهلاك المياه الجوفية، والتي يتم استعمالها غالبا خارج أي ضوابط أو مراقبة عمومية، وهو ما تعكسه الأرقام الرسمية بشأن نسبة الآبار التي يتم حفرها خارج نطاق القانون. ولذلك فإن توفير البيانات يعد أمرا أساسيا لمعرفة العوامل التي تعمق الإجهاد المائي بشكل دقيق.

ويؤكد المجلس أن توفير البيانات بشكل دقيق حول وضعية الموارد المائية وشكل استهلاكها قد يساعد السلطات العمومية المعنية على وضع تصور شمولي وبعيد المدى للسياسة المائية ببلادنا. وبناء على الاعتبارات السالفة الذكر، يوصي المجلس بما يلي:

- وضع قاعدة بيانات عمومية محينة، وضمان الوصول إليها من طرف الباحثين والمجتمع المدني والرأي العام.
- اعتماد قاعدة البيانات هذه من طرف الفاعلين المؤسساتيين والاقتصاديين أثناء وضع السياسات العمومية، والاستراتيجيات التنموية والخطط قصيرة ومتوسطة المدى.
- الحرص على التطبيق الصارم للقانون في مجال حفر الآبار والأثقاب المائية سواء من حيث إجراءات الترخيص لها أو زجر المخالفين للقانون.

5. مكافحة تلوث المياه عبر تعميم الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة

لا تعاني الموارد المائية للبلاد من الاستنزاف فقط، بل إنها تتعرض للتلوث أيضا. حيث تشير التقديرات إلى أن 80% من الفرشة المائية ملوثة[1]. وقد تزايدت مظاهر تلويث المياه في السنوات الأخيرة بشكل كبير، رغم أن القانون يمنع أي شخص من إلقاء النفايات في الطبيعة أو في مجاري المياه. وتتنوع مصادر التلوث بين ما يسببه الأفراد والنفايات المنزلية وما تسببه الأنشطة الصناعية والاقتصادية المختلفة، ويقدر الخبراء كلفة هذا التلوث ب 1,5% من الناتج الداخلي الخام المغربي سنويا.

يشكل التلوث الصناعي الناتج عن إلقاء النفايات الصناعية في الطبيعة أخطر تهديد للأمن المائي والتوازنات الإيكولوجية بشكل عام، وهو ما يعود حسب المختصين إلى عدم احترام معايير التخلص من النفايات وفق المعايير التي تحمي البيئة والنظام الإيكولوجي والموارد الطبيعية بمختلف أنواعها وعلى رأسها الماء. وفي نفس السياق يسجل المجلس أن المغرب لا يتوفر في الوقت الحالي سوى على 158 محطة لمعالجة المياه العادمة[2]، وهو رقم ضعيف جدا مقارنة بما يخلفه النشاط البشري والاقتصادي للبلاد سنويا.

ومن جهة أخرى، يسجل المجلس أن ضعف الربط بشبكة الصرف الصحي يشكل عاملا إضافيا من العوامل التي تعمق الإجهاد المائي. حيث أن أرقام المندوبية السامية للتخطيط تؤكد أن نسبة الربط بالصرف الصحي في المغرب لا تزال ضعيفة. وإذا كان المخطط الوطني

(1) Mohamed Jaouad El Kanabi, 2020: Stress hydrique et surexploitation des nappes phréatiques font bon ménage au Maroc, Hespress FR, Rabat
https://fr.hespress.com/102223-stress-hydrique-et-surexploitation-des-nappes-phreatiques-font-bon-menage-au-maroc.html
http://water.gov.ma/wp-content/uploads/2016/01/4.3.2.Evaluation-qualite---de-leau.pdf-p.27

(2) المملكة المغربية، وزارة التجهيز والماء. «السيد بركة: التدبير المندمج للماء والطاقة والفلاحة سيضمن النجاعة ويحقق التنمية المستدامة». نشر بتاريخ 29 يونيو 2022، الرباط
http://www.equipement.gov.ma/AR/Actualites/Pages/Actualites.aspx?IdNews=3748

للماء يؤكد أن نسبة الربط بشبكة التطهير بلغت 80% سنة 2020 وستبلغ 90% سنة 2030، فإن الواقع ما يزال بعيدا عن هذه النسب، مما يجعل المياه الجوفية لا تحظَى بالحماية اللازمة، وتبقى عرضة للتلوث باستمرار. وبناء عليه، يدعو المجلس إلى اتخاذ تدابير مستعجلة لمعالجة إشكالية تلوث الماء، ولتحقيق هذا الهدف فإنه يوصي بما يلي:

- تسريع بناء محطات جديدة لمعالجة المياه العادمة، ووضع أفق زمني لتغطية مختلف المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى.
- ادماج التطهير السائل في العالم القروي في برنامج تنمية هذا الفضاء، ووضعه ضمن الأهداف التي يجب تحقيقها في الأمد المنظور.

6. الحد من الاستغلال المفرط للمخزون الاستراتيجي من المياه الجوفية

أدت سنوات الجفاف المتعاقبة، والتأخر في تغطية كل التراب الوطني بالسدود إضافة إلى اعتماد الأنشطة الزراعية في بعض المناطق على المياه الجوفية إلى استنزاف كبير للمخزون الاستراتيجي الوطني من المياه، والتي لا يتعدى حجمها 20% من الموارد المائية الوطنية[1]. وعليه فإن المجلس يثير الانتباه إلى أن التعامل مع الثروة المائية الجوفية كما لو أنها غير قابلة للاستنفاذ، ينطوي على تهديد كبير للحق في الماء بالنسبة للأجيال القادمة.

وقد كان المشرع المغربي واعيا بهذه الوضعية، حين قام عبر القانون 36.15 بتحديد أدوار وصلاحيات شرطة الماء[2] التي تسهر على الحفاظ على الموارد المائية من التلوث ومختلف أشكال الاستغلال العشوائي للمياه الجوفية والسطحية. ولتمكينه من الاضطلاع بمهامه، أعطى المشرع لهذا الجهاز الحق في تنفيذ معاينات وتحرير محاضر المخالفات بموجب قانون الماء والمسطرة

(1) المملكة المغربية، وزارة التجهيز والماء، المديرية العامة لهندسة المياه. تقديم عام، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: http://81.192.10.228 shorturl.at/dgBW1/الموارد-المائية/تقديم-عام/?lang=ar

(2) وكالة المغرب العربي للأنباء، 2017 : «شرطة المياه بالمغرب: إطار عام ملزم ومجال واسع للتدخل لحماية الملك العمومي المائي». يمكن الاطلاع على المقال على الرابط التالي: shorturl.at/kNR49
- https://mapecology.ma/ar/مجا-وملزم-عام-إطار-بالمغرب-المياه-شرطة/أخبار/

الجنائية. حيث أناط به مهمة إعداد محاضر المعاينة وفق مقتضيات قانون المسطرة الجنائية، وتوجيه هذه المحاضر من طرف الإدارة و/أو وكالات الأحواض المائية إلى النيابة العامة. وإذا كان المشرع قد سن مجموعة من العقوبات ضد من يخالف القانون في هذا الباب، منها ما هو إداري (سحب الترخيص وإلغاء عقد الامتياز وتوقيف الأشغال)، وما هو قضائي (غرامات مالية أو عقوبات سجنية)، فإن تطبيقها لا يزال متعثرا في أحيان كثيرة. ولذلك يؤكد المجلس أن الحرص على التطبيق الأمثل لهذه القوانين سيساهم لا محالة في تغيير سلوكات الأفراد والجماعات والقطع مع ثقافة الإفلات من العقاب في هذا المجال. وفي هذا الإطار، ومن أجل توفير الشروط الملائمة لضمان استغلال عقلاني للمخزون الاستراتيجي للمياه يقترح المجلس ما يلي:

- المنع الصارم لكل عملية حفر واستغلال الآبار بطريقة غير قانونية، ووضع كلفة مالية للاستغلال حسب المناطق، مع الحرص على توجيه الموارد المستخلصة من هذه العملية لتطوير قطاع الماء في البلاد.
- إعداد جرد دقيق بكمية المياه الجوفية المتوفرة، واعتماد توزيعها بشكل متساوي بين الأجيال، وضمان حمايتها وصيانتها من التلوث ومن الاستغلال المفرط.
- تقوية وتعزيز أدوار شرطة الماء، وتزويدها بالموارد البشرية والمالية الضرورية للسهر على تنفيذ مقتضيات القانون 36.15.

- تسريع اعتماد تحلية مياه البحر لمواجهة الطوارئ المائية

يعد اللجوء إلى تحلية مياه البحر إحدى التقنيات الجديدة التي تم اعتمادها بنجاح في بعض البلدان التي تعرف ندره المياه، حيث تنتج بعض دول الشرق الأوسط ما يصل إلى 90% من احتياجاتها من مياه الشرب باستعمال تقنية التحلية. كما توصي تقارير أممية[1] ودولية

(1) United Nations, Department of Economic and Social Affairs Sustainable Development. Sustainable clean water through solar-powered desalination for water-scarce islands and coastal regions (SDG: 2, 3, 6, 8, 11, 12, 14). Accessible at: shorturl.at/fHST3 - https://sdgs.un.org/partnerships/sustainable-clean-water-through-solar-powered-desalination-water-scarce-islands-and

متعددة على اعتماد هذه التقنية لتنويع مصادر المياه وضمان الحق في الماء للمواطنين، في إطار سياسة الانفتاح على المياه غير التقليدية. ورغم أن هذه التقنية لا تلبي الطلب الكامل على الماء، فضلا عن استهلاكها كميات كبيرة من الطاقة وأضرارها الجانبية بالنسبة للبيئة والبحر والأحياء البحرية، إلا أنها تعد أحد أهم الحلول التي يمكن الاعتماد عليها لتغطية العجز المائي خلال سنوات الجفاف.

وقد بدأ المغرب فعليا منذ سبعينيات القرن الماضي اعتماد تقنية تحلية مياه البحر لتزويد بعض مدن الصحراء بالمياه الموجهة للاستهلاك المنزلي، إلا أن المشاريع التي تم إنشاؤها كانت صغيرة الحجم ومحدودة الإنتاج بسبب كلفتها الاستثمارية المرتفعة. وتتطلب تحلية مياه البحر قدرات تمويلية كبيرة وحكامة جيدة وتطويرا مستمرا للأبحاث العلمية في المجال، لإبداع تقنيات أقل كلفة وأكثر كفاءة، وهي عوامل لا يستطيع القطاع العام ذي الموارد المالية والبشرية المتخصصة المحدودة توفيرها، بينما يتوفر القطاع الخاص على قدرات مهمة في هذه المجالات. وبالتالي فإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تبقى خيارا استراتيجيا ملائما لتطوير هذا القطاع.

وإذا كانت «الاستراتيجية الوطنية للمياه» (2030/2009) تؤكد على ضرورة توفير 400 مليون متر مكعب من المياه سنويا في أفق سنة 2030 عن طريق اللجوء إلى تحلية مياه البحر، فإن تحقيق هذا الهدف يعرف تأخرا كبيرا. فإلى حدود سنة 2022 لا زال المغرب لا يتوفر سوى على 9 محطات تحلية فقط[1]، بينما تهدف الاستراتيجية إلى بناء 20 محطة في أفق سنة 2030. كما أن مشاريع بناء المحطات التي تم إطلاقها لم تدخل بعد في الخدمة، وخصوصا في مدن الدار البيضاء والسعيدية والعيون.

(1) MEDIA 24 : une vingtaine de stations de dessalament à l'horizon 2030, 9 déja en service https://medias24.com/2022/08/08/round-up-une-vingtaine-de-stations-de-dessalement-a-lhorizon-2030-9-deja-en-service/

وإذ يسجل المجلس بإيجابية توجه المغرب إلى اعتماد إدارة متكاملة للموارد المائية وتنويع مصادر الماء، خلال السنوات الأخيرة عبر الاستثمار في محطات تحلية مياه البحر، فإنه يدعو إلى تسريع هذا التوجه بما يسمح برفع التحديات التي تفرضها التغيرات المناخية المتسارعة، ويمكن في نفس الوقت من تخفيض كلفة تحلية المياه والتقنيات المستعملة في الزراعة المرتبطة بها، ضمانا للمساواة وتكافئ الفرص بين الفلاحين الكبار والفلاحين الصغار والمتوسطين، فإذا كان فائض القيمة التي تجلبه الزراعات الصناعية الموجهة أساسا للتصدير، تمكن الفلاحين الكبار من الانخراط في هذه المشاريع، فإن الفلاحين الصغار والمتوسطين، المرتبطين في المقام الأول بالزراعات الأساسية الموجهة للأمن الغذائي، لن يكونوا مؤهلين لانخراط في هذا الورش. ولذلك يوصي المجلس بما يلي:

- تسريع إتمام مشاريع بناء المحطات التي تم إطلاقها خلال السنوات الأخيرة، وإطلاق المشاريع الجديدة المبرمجة لتحقيق هدف بناء 20 محطة في أفق سنة 2030، لتغطية العجز المائي الموجه للاستهلاك المنزلي أو الفلاحي والصناعي.
- اعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص كاستراتيجية استثمارية لبناء المحطات الجديدة، ولتطوير الأبحاث العلمية في مجال تحلية مياه البحر.
- استغلال الطاقات المتجددة، وخصوصا الشمسية والريحية في توفير الكهرباء لمحطات تحلية مياه البحر المبرمجة في إطار «الاستراتيجية الوطنية للمياه»، حفاظا على البيئة وتعزيزا لمجهودات المغرب في تحقيق الانتقال الطاقي.
- مواكبة مشاريع تحلية مياه البحر ودراسة آثارها البيئية الجانبية، وتحسينها حفاظا على الموارد البحرية والفضاء الذي تتم فيه بناء محطات التحلية من التلوث الذي تفرزه هذه المشاريع.
- دعم الفلاحين الصغار والمتوسطين من أجل الحصول على التمويلات والإمكانات التقنية للفلاحة المرتبطة بتحلية مياه البحر.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ⵓⵔⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⵉⵙⵉⵏ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵙⵓⵏ

Conseil national des droits de l'Homme

الحق في الماء

مداخل لمواجهة الإجهاد المائي بالمغرب

مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أكتوبر 2022

@CNDHMaroc

www.cndh.ma